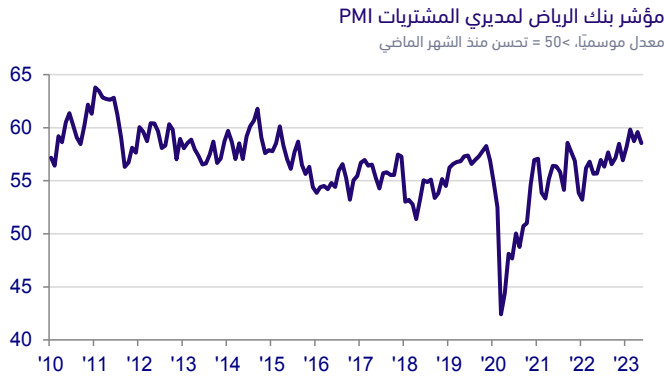


مؤشر بنك الرياض لمديري المشتريات PMI®

ارتفاع أسعار البيع بأسرع معدل منذ أغسطس 2020



المصادر: بنك الرياض، S&P Global.
تم جمع البيانات خلال الفترة من 12 إلى 22 مايو 2023.

النتائج الأساسية

تضخم أسعار البيع يقفز في ظل ضغوط الأجور

نمو الإنتاج يحافظ على قوته برغم التباطؤ

استمرار التوسع في التوظيف وشراء مستلزمات الإنتاج

استمر القطاع الخاص غير المنتج للنفط في المملكة العربية السعودية في تسجيل تحسن قوي في ظروف الأعمال في شهر مايو، حيث أدى ارتفاع الطلب في السوق إلى زيادة حادة أخرى في النشاط الاقتصادي، وفقاً لأحدث البيانات الصادرة عن مؤشر بنك الرياض لمديري المشتريات (PMI®). وأكدت قوة الطلب على استمرار ارتفاع الإنتاج والتوظيف والمشتريات، مع ارتفاع مستويات الموظفين بأسرع معدل مكرر منذ شهر يناير 2018. ومع ذلك، أدت الموجة الأخيرة من ضغوط الأجور القوية إلى ارتفاع أسعار إنتاج الشركات بشكل حاد في مايو، حيث تسارعت وتيرة التضخم إلى أعلى مستوياتها منذ ما يقرب من ثلاث سنوات.

القراءة الرئيسية هي مؤشر بنك الرياض السعودي لمديري المشتريات (PMI®) المعدل موسميًا. مؤشر PMI هو متوسط المؤشرات الخمسة التالية: الطلبات الجديدة (30%)، الإنتاج (25%)، التوظيف (20%)، مواعيد تسليم الموردين (15%)، ومخزون المشتريات (10%). عند حساب مؤشر PMI يتم عكس مؤشر مواعيد تسليم الموردين بحيث يتحرك في اتجاه مماثل للمؤشرات الأخرى.

انخفض مؤشر مديري المشتريات الرئيسي من 59.6 نقطة في شهر أبريل إلى 58.5 في شهر مايو، حيث شهد المكون الأكبر في المؤشر (الطلبات الجديدة والإنتاج) هبوطاً. ومع ذلك، ظل المؤشر أعلى بكثير من حدّ النمو البالغ 50.0 نقطة وكان أعلى من متوسطه على المدى الطويل البالغ 56.9 نقطة.

واصلت تدفقات الطلبات الجديدة الواردة إلى شركات القطاع الخاص غير المنتج للنفط في الارتفاع بشكل كبير في شهر مايو، بعد أن تسارع النمو إلى أعلى مستوياته في ما يزيد قليلاً عن ثماني سنوات ونصف في شهر أبريل. وتباطأ معدل التوسع بشكل طفيف على الرغم من الارتفاع المتجدد في المبيعات من العملاء الأجانب. وربطت الشركات المشاركة في الدراسة بشكل متكرر بين تزايد الطلبات الجديدة وتحسن الظروف الاقتصادية، فضلاً عن زيادة السفر والسياحة وزيادة الاستثمار في الأعمال التجارية.

كما ارتفعت مستويات النشاط بشكل ملحوظ في شهر مايو، على الرغم من تراجع معدل التوسع الذي كان الأضعف في عام 2023 حتى الآن. وبالمثل، قامت الشركات بزيادة مشترياتها من مستلزمات الإنتاج والمكونات الرئيسية بشكل حاد ولكن بأقل معدل في خمسة أشهر.

تشير الأدلة المنقولة إلى أن الموردين استجابوا بشكل جيد لطلبات العملاء، لزيادة سرعة التسليم، مما أدى إلى تحسن قوي آخر في سلاسل التوريد.

تعليق

قال الدكتور نايف الغيث، كبير الباحثين الاقتصاديين في بنك الرياض:

"من المرجح أن يكون الناتج المحلي الإجمالي غير المنتج للنفط للمملكة قد نما بشكل ملحوظ في الربع الثاني من هذا العام بفضل الوضع الجيد للقطاع الخاص. يسلط مؤشر مديري المشتريات التابع لبنك الرياض الضوء على استمرار قدرة قطاع الأعمال المحلي على التعامل بمرونة في مواجهة عدد من الظروف المعاكسة، بما في ذلك الظروف النقدية الأكثر صعوبة منذ العام 2007 على الأقل. وفي حين أن تباطؤ الاقتصاد غير المنتج للنفط وارتفاع أسعار الفائدة سيخلق بيئة صعبة لبعض المؤسسات، فإن معظم الشركات السعودية في حالة جيدة وتشهد ظروف عمل قوية. وتُظهر نتائج شهر مايو تراجعاً طفيفاً عن نتائج شهر أبريل القوية، مما يعزز وجهة النظر القائلة بأن النشاط الاقتصادي العام يحقق أداءً جيداً مع دخول أشهر الصيف.

"شهدت الطلبات الجديدة نمواً بشكل كبير، مما يعكس زيادة قوية في معدلات الطلب، لا سيما في الأنشطة السياحية وقطاع الإنشاءات. وقد أدى ذلك إلى أسرع معدل لخلق الوظائف منذ عام 2018، مما سمح للشركات بإنجاز الأعمال المتراكمة بوتيرة أسرع هذا الشهر. وأدى ارتفاع مستويات التوظيف والنشاط إلى زيادة الأجر بثاني أسرع وتيرة في سبع سنوات، مما أدى إلى ارتفاع مستمر في أسعار المبيعات للمستهلكين. علاوة على ذلك، من التطورات الإيجابية أن الصادرات عادت إلى التوسع وسجلت مستوى أعلى من المتوسط طويل المدى بعد تراجع طفيف في الشهر السابق.

"تراجعت توقعات الشركات للأشهر الـ 12 المقبلة بشكل طفيف لكنها لا تزال تشير إلى التفاؤل بشأن الإنتاج المستقبلي. وتواصل الحكومة تنفيذ سياسات التنوع على نطاق واسع وتسريع تطوير المشاريع الضخمة بهدف تعزيز القطاع الخاص الذي هو محرك خلق فرص العمل. لذلك فنحن على ثقة من أن القطاع غير المنتج للنفط سيلعب دوراً رئيسياً في دفع النمو هذا العام، مدعوماً بزيادة الاستثمارات وقوة الطلب."

